المحددات المؤثرة في مستوى الشمول المالي في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٠)

م. فايزة حسن مسجت

جامعة البصرة /كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

Hfaiza69@yahoo.com

المستخلص

هدف البحث الى قياس اهم العوامل المحددة والمؤثرة في مستوى الشمول المالي في العراق وذلك من خلال استخدام مؤشرات الشمول المالي التي تمثلت بمجموعة من المتغيرات التابعة وهي عبارة عن ثلاثة ابعاد رئيسية تشمل مدى توفر الخدمات والتي تم التعبير عنها بعدد الفروع المصرفية. إمكانية وصول الخدمات ويتم قياسها بحجم الودائع لدى المصارف، فضلا عن مؤشر استخدام الخدمات والذي يتم قياسه من خلال حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، اما المتغيرات المستقلة التي تم استخدامها كمؤشرات محددة للشمول المالي في العراق، فهي عدد العاملين، سعر الفائدة، عدد السكان في المناطق الريفية بالإضافة الى نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصل البحث الى وجود اثر معنوي للمتغيرات المستقلة على الشمول المالي في العراق وقد أوصى البحث ضرورة اتخاذ كافة السبل والإجراءات من قبل الحكومة بما يساعد في تعزيز الشمول المالي وإزالة العوائق كافة التي تحد من انتشار الخدمات المقدمة من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي– سعر الفائدة– حجم الودائع– الفروع المصرفية.

Determinants affecting the level of financial inclusion in Iraq For the period 2004/2020

Faiza Hassan Mosachet
College of Administration and Economics / Department of Banking and Finance Sciences

Abstract :

The aim of the research is to measure the most important determinants of financial inclusion in Iraq, through the use of financial inclusion indicators, which were represented by a set of dependent variables, which are three main dimensions that include the availability of services, which was expressed by the number of banking branches, the accessibility of services, and it is measured by the volume of deposits with banks As well as the indicator of the use of services, which is measured by the volume of credit as a percentage of the gross domestic product. As for the independent variables that were used as specific indicators of financial inclusion in Iraq, they are the number of employees, the interest rate, the number of people in rural areas in addition to the per capita GDP. The research found a significant effect of the independent variables on financial inclusion in Iraq. The research recommended the need to take all means and measures by the government to help enhance financial inclusion and remove all obstacles that limit the spread of services provided by banks and financial institutions.

Keywords: financial inclusion - interest rate - volume of deposits - banking branches

المقدمة

تسعى الدول كافة الى تحقيق الشمول المالي لما له من اثر كبير في نمو الاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة و مستدامة، فالشمول المالي يسمح بتعزيز استخدام ووصول كافة الخدمات المالية الى كل فئات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة والفقيرة التي لا تسمح لها ظروفها المعيشية بالوصول الى هذه الخدمات على ان تقدم لهم بشكل شفاف وعادل يتناسب مع إحتياجاتهم وبتكلفة معقولة فضلا عن حماية حقوق المستهلكين لهذه الخدمات وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل كفوء يكون الهدف منه تفادي لجوء البعض الى قنوات ووسائل غير رسمية و التي لا تخضع للرقابة والاشراف من قبل الجهات الرسمية، فضلا عن الأسعار المرتفعة التي تفرضها هذه الجهات.

تم تحديد مؤشرات الشمول المالي من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في جانب الطلب، وبالتالي فإن الشمول المالي الهدف منه توسيع فرص الوصول للخدمات المالية، من خلال العمل الجاد والمستمر على تطوير جانبي العرض والطلب. ونلاحظ من خلال الاحصاءات الدولية التي ينشرها البنك الدولي ان الرقم العالمي للأشخاص بدون حسابات مصرفية بلغت ١.٧ مليار نسمة في ٢٠١١ مقارنة بـ ٢.٤ مليار في ٢٠١٧. ان هذا التحسن في نسب الشمول المالي على الرغم من الزيادة السكانية يبين بشكل واضح إلى ان العالم يتجه الى تحقيق الشمول المالي بشكل كبير بحيث يسمح للجميع ان يكون ضمن مظلة الشمول المالي القانونية.

ان المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بحاجة ماسة للتمتع بكافة الخدمات المالية او ما يعرف بالشمول المالي أي ان تمتلك حسابات مصرفية تدعم استخدام الخدمات المالية الالكترونية كبطاقات الدفع الالكترونية فضلا عن الدفع عن طريق الهاتف المحمول وغيرها من التطبيقات المالية الالكترونية، اذ ان هذه المشروعات اذا استطاعت استخدام هذه الخدمات وامتلكت حسابات مصرفية يكون بمقدورها استخدام خدمات مالية أخرى مثل خدمات التامين والاقتراض والتوسع فيها، الامر الذي يؤدي الى زيادة قدرتها على إدارة المخاطر التي تواجه عملها والتخفيف من الصدمات المالية.

ان الشمول المالي من شأنه توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية، فضلا عن تعزيز الوضع الاقتصادي للدولة، من خلال تطوير القدرات لكافة الجهات الداخلة سواء على المستوى الفردي ام على مستوى المجتمع بحيث يتمكن المنتجين من الاستفادة من هذه الخدمات بالاقتراض او بالتمويل، بالإضافة الى القدرة على توفير الخدمات المالية التي تجذب المتعاملين كالتأمين أو الأسعار التنافسية والاستفادة منها لما توفره من خدمات فضلا عن السهولة في استخدامها.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة للشمول المالي لما له من اثار اقتصادية على البلد من خلال العديد من الخدمات التي يتم تقديمها لمختلف فئات المجتمع الامر الذي ينعكس على تحقيق استقرار مالي ومصرفي.

مشكلة الدراسة :

ان غياب الشمول المالي سيؤدي الى اتجاه الافراد المستبعدين ماليا الى العديد من القنوات غير الرسمية طمعا بالحصول على القروض حتى وان كانت بمعدلات فائدة مرتفعة الامر الذي ينعكس على انخفاض مستويات الشمول المالي بالإضافة الى وجود العديد من المحددات التي تعوق تحقيقه والتي تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والمالية والمصرفية في اغلب البلدان.

فرضية الدراسة :

يواجه الشمول المالي العديد من المعوقات التي تؤثر على انتشاره في العراق ومن ذلك يمكن صياغة فرضية الدراسة كما يلي : هناك العديد من المحددات التي تؤثر على مؤشرات تطور مستوى الشمول المالي في العراق.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى بيان أهمية الشمول المالي وماهي اهم المحددات التي تمنع وصول اكبر عدد ممكن من الافراد للاستفادة من مزايا الشمول المالي. كما هدفت الدراسة الى قياس اثر اهم العوامل المحددة للشمول المالي في العراق.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وكما يلي:

المبحث الأول: الاطار النظري للشمول المالي

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في العراق

المبحث الثالث: قياس اثر العوامل المحددة للشمول المالي في العراق

الاستنتاجات والتوصيات

الدراسات السابقة

١- دراسة (Sarma,2008) بحث بعنوان:

" Index of Financial Inclusion"

يعد هذا البحث من الدراسات المهمة حيث قام الباحث بتصميم مؤشر مكون من ابعاد متعددة للشمول المالي حيث استخدم عدد فروع المصرف معبرا عن بعد توفر الخدمات وعدد الأشخاص الذين يمتلكون حسابات مصرفية معبرا عن بعد التغلل المصرفي، اما البعد الثالث والذي يعبر عنه بالاستخدام فقد استخدم حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن حجم الودائع وقد طبقت هذه الدراسة في الهند للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) وكان الهدف منها هو تحديد ابعاد للشمول المالي يتم استخدمها عند قياس العوامل المؤثرة على الشمول المالي، وقد شجع الباحثين على استخدام هذه المؤشرات عند قياس محددات ومؤشرات الشمول المالي.٧

٢- دراسة (Kumar,2011):بحث بعنوان

"Financial Inclusion and its determinants "

هدف البحث الى دراسة سلوك المؤشرات التي تحد من الشمول المالي في الهند من خلال استخدام بيانات عن الاقتصاد للمدة ١٩٩٥/٢٠٠٨ وقد توصل البحث الى ان زيادة عدد الفروع المصرفية كان له اثر كبير على زيادة حجم الائتمان والودائع، حيث أوضحت انه كان هناك تحسن في الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن التحسن في حجم الودائع لدى المصارف، بالإضافة الى انه بين ان النمو الاقتصادي في الهند كان من المحددات الحيوية للشمول المالي.

٣- دراسة(بن موسى، ٢٠١٨) بحث بعنوان

" اثر المعرفة ومحو الامية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام ٢٠١٧"

هدف البحث الى اختبار اثر كل من محو الامية المالية والمعرفة على مستوى الشمول المالي في العالم وقد شملت الدراسة كل دول العالم التي كانت لديها جميع المؤشرات المطلوبة لهذا الاختبار التي بلغ عددها ١١٦ دولة حول العالم، وقد تم التوصل الى وجود اثر معنوي بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع حيث وجد ان هذه المتغيرات تفسر (٨٤.٧%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي.

٤- دراسة(الخزرجي والاعرجي،٢٠٢٠) بحث بعنوان

" القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق"

هدف البحث الى توضيح وبيان اثر مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، وقد شمل البحث دراسة عينة من المصارف الاهلية عددها ٣٢ مصرفا وللفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) وتوصل البحث الى انه يوجد اثر إيجابي لبعض مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، وكانت المؤشرات التي تم استخدامها في البحث عدد فروع المصارف، وحجم الودائع والتي كان لها اثر عكسي على الاستقرار المصرفي، بالإضافة الى معنوية اثر إيجابي لمؤشر الائتمان وعدد الحسابات المصرفية .

٥- دراسة(جازية،٢٠٢٠) بحث بعنوان

" تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية)

هـــــــدف البحث الـــــى بيـــــان الدور الذي تلعبه الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربيـــــة ، وقـــــــد توصل البحث الى ان الدول العربية وقعت في ادنى المستويات في العالم ويرجع السبب فـــــــي ذلك الى ضعف الجهود التي تبذلها هذه الدول من اجل زيادة مستويات الشمول المالـــــــي، وذلك لان اغلب المؤسسات المالية تبتعد وتحجم عن تمديد وتوسع نطاق الخدمـــــــات المقدمة الى سكان المناطق الريفية، وأوصى البحث الى ضرورة وجود استراتيجيات كافية لإشراك الفقراء وتعزيز إمكانية وصولهم لمختلف الخدمات.

٦- دراسة(غزال وبركات،٢٠٢٠) بحث بعنوان

"الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"

هدف البحث الى دراسة اثـــــــر المعرفة المالية على مستوى الشمـــــول المالي في الدول العربية للمدة(٢٠٠٦-٢٠١٤)، حيث تشكل الخدمـــــات والمنتجات المصرفيـــــة شروط أساسيـــــة يتـــم استخدامها والاستفـــــادة منها لتعزيـــــز مستويات الشمول المالي، اذ ان امتلاك حساب مصرفي سيؤدي الـــــى تحفيز المفاهيم والمبادئ المالية، وقد تم قياس اثر التعليم على مؤشرات الشمـــــول المالي، وتوصل البحث الى ان الانخفاض في الثقافة الماليـــــة سيؤدي الـــــى الانخفاض في مستويات الشمول المالي.

٧- دراسة (عبد اللاه،٢٠٢٠) بحث بعنوان:

" العوامل المؤثرة في الطلبة على الشمول المالي في الاقتصاد المصري للفترة(٢٠٠٤-٢٠١٨)"

هـــــدف البحث الـــــى تحديد اهم العوامل الأساسية والرئيسة في تحديد مستويات الطلب على الشمول المالي فـــي مصر للمدة ٢٠١٨/٢٠٠٤، وقد تم استخدام مؤشرات لقياس مستوى الشمول المالـــــي كصافي الائتمان المحلي فضلا عـــــن عـــدد المقترضين لكل ١٠٠٠ شخص بالغ ، بالإضافة الـــى عـــــدد الفروع المصرفيـــــة لكل ١٠٠ الف شخص بالغ، اما المتغيرات المستقلة فكانت نصيب الفرد مـــــن الناتج المحلي، وسكان المناطق الريفية ، وعـــــدد العاملين، بالإضافة الى سعر الفائدة وقـــــد تـــــم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعـــــة ممثلة بمؤشرات الشمـــــول المالي حيث توصل البحث الى وجود علاقة طردية بين سكان الريف ومستويات الشمول المالي امـــا سعر الفائدة وعدد العاملين فقد كانت العلاقة عكسية.

لقـــد تمـــت الاستفادة مـــــــن الدراســـــات أعـــــلاه لغرض تحديـــد اهـــم العوامـــــل المؤثـــرة بالشمول المالـــــي فـــي العـــراق مـــــن خلال استخدام بعضا من المؤشرات والمحددات التي تم استخدامها في هذه الدراسات وتطبيقها على الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول

الاطار النظري للشمول المالي

أولا: الجذور التاريخية للشمول المالي

بدء ظهور مصطلح الشمول المالي في العام ١٩٩٣ في دراسة اقتصادية قام بها (Trafet& Lityom) عن بعض الخدمات المالية التي يتم تقديمها في جنوب شرق إنجلترا التي تم فيها تناول اثر اغلاق فرع احد المصارف على وصول الخدمات المصرفية الى السكان بصوره فعلية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات التي تتعلق بالصعوبات التي تواجه بعض فئات المجتمع للوصول الى الخدمات المصرفية وغير المصرفية(معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني،٢٠١٦: ١٥). وقد تزايد الاهتمام ببرامج الشمول المالي استجابة لدعوات ومناشدات مجموعة من محافظي البنوك المركزية في مجموعة من الدول النامية اذ تضمنت هذه المناشدات توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل اكبر شريحة ممكنة في المجتمع بعد ان كانت هذه الخدمات لا تصل الى العدد الكافي من السكان(الشمري والفتلاوي، ٢٠١٩: ٨٣). في عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف العديد من محددات وصول الافراد الى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة الى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها اما لأسباب ثقافية او عقائدية، وبين عدم الوصول اليها وعدم القدرة على استخدامها لعدم توفرها او عدم القدرة على امتلاكها. (sarma,2010: 230). وفي اعقاب الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ازداد الاهتمام بالشمول المالي من خلال التزام الحكومات بتحقيقه من خلال تنفيذ سياسات

تهدف الى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل المناسب والصحيح، بالاضافة الى حث مزودي الخدمات المالية على توفيرها وبشكل متنوع ومبتكر وبتكلفة منخفضة، وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كمحور أساسي في اجندة التنمية الاقتصادية والمالية(Bruono&Gadanecz,2017:31). وقد اعتبر البنك الدولي ان تعميم الخدمات المالية وسهولة وصولها الى جميع فئات المجتمع ركيزة أساسية يمكن من خلالها القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك(Tough,2019: 58).

اطلقت مجموعة البنك الدولي في العام ٢٠١٣ البرنامج العالمي للاستفادة من الابتكارات من خلال تعميم الخدمات المالية والمصرفية مع التركيز على أنظمة الدفع المبتكرة، كما اطلقت العديد من المؤسسات العالمية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي، فضلا عن ان هناك دولا عديدة عملت على اصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر التي تتعلق بالخدمات المالية المبتكرة التي تكون قادرة على سد الفجوة والشمولية في التشريعات المالية من خلال اتباع منهج شامل ومتكامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية(لفتة وحسين،٢٠١٩: ٥٢). كما حاولت هذه الحكومات ضمان شفافية تسعير الخدمات المالية من خلال توفير آلية لمعالجة شكاوي العملاء، فضلا عن تحديد الجهة المسؤولة عن حماية حقوق مستخدمي هذه الخدمات، وقد كانت بريطانيا وماليزيا من الدول الأوائل التي قامت بتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية للشمول المالي عام ٢٠٠٣(Damodaran,2012: 52). وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتحقيق

الشمول المالي الا انه هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق الشمول المالي بالشكل الملائم والتي من ابرزها(جاسم، ٢٠١٢: ١٥١):-

١- مكافحة الامية المصرفية.

٢- التخلف التكنلوجي وعدم مواكبة التطور الحاصل بهذا المجال.

٣- غياب وضعف التنسيق بين التشريعات والقوانين والرقابة الدولية التي تفرض، وتطابقها مع واقع الشمول المالي خاصة في الدول العربية كقانون مكافحة تبيض الأموال، وقانون اعرف عميلك، وقانون الضرائب الأمريكي و جميع متطلبات وتوصيات لجنة بازل.

ثانيا: مفهوم الشمول المالي

عرف الشمول المالي من قبل البنك الدولي على انه وصول الافراد والشركات الى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم كالمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسؤول ومستدام(WBG,2016: 26). كما يمكن ان يعرف الشمول المالي بانه عملية تقديم الخدمات المالية الى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع وبتكلفة معقولة (Dmodara,2012:59). او هو العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة المرتفعة التي تشمل خدمات القروض والايداع ونظام دفع المعاشات والتعليم المالي والية حماية العملاء (Baza.2017: 191). فيما عرفه اخر بانه عملية ضمان وصول الخدمات المالية(التامين، التحويلات، المدفوعات والمدخرات) المناسبة

وفي الوقت المناسب للأفراد عند الحاجة اليها من قبل الفئات ذات الدخل المنخفض وبتكلفة معقولة (رفاعي، ٢٠١٩: ١١). كما يعرف الشمول المالي بانه الحاجة الى الخدمات المالية من خلال المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك وشركات التمويل متناهي الصغر(Ramiz,2014: 126). كما يشير الشمول المالي الى حالة يتهيأ فيها لجميع البالغين في سن العمل القدرة على الوصول الى خدمات القروض والمدخـــــــرات والمدفوعات في الشركات الرسمية على نحو فعال وسريع وبتكلفة ميسورة (لفته و حسين، ٢٠١٩: ٥٢). او هـــــــــو حالـــة يستطيع من خلالها أي شخص الوصول الى مجموعة متكاملة من الخدمات الماليـــــة ذات الجودة العالية والتي تقدم بأسعار معقولة وبطريقة مريحة مع احتفاظه بكرامته واحترامه (Arun,kamatt,2015: 267).

مما سبق يمكن ان نعرف الشمول المالي بانه عملية الحصول على كافة الخدمات المالية والمصرفية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة، وللفئات ذات الدخل المنخفض وبتكلفة معقولة.

يمكن تحقيق الشمول المالي بواسطة المؤسسات المالية الرسمية من خلال المصارف بكافة أنواعها عن طريق فتح الحسابات وخدمات الدفع والتحويلات المالية ومكاتب البريد عن طريق توفير حسابات الادخار البريدية وشركات التامين التي تقوم بتقديم خدمات التامين الى الافراد والشركات ضد المخاطر والشركات المتخصصة في توزيع ومكننة نقاط البيع التي تنتشر في العديد من المناطق والتي يمكن من خلالها تحقيق دخل لمالكي هذه النقاط كما تعمل نقاط البيع على توفير الوقت اللازم لتسديد الفواتير في المنافذ الرسمية وما لهذه العملية من ازدحام وتاخير في انجاز

العمل (احمد وراضي،٢٠٢٠:٦). ولكي يتوفر الشمول المالي هناك شروط ينبغي ان تكون موجوده والتي يمكن الإشارة اليها كما يلي(أبو سمرة،٢٠١٩: ٤):-

١- أن تحدد الدولة جميع الأهداف التي من الممكن تحقيقها من خلالها الشمول المالي.

٢- عمل دراسة وافية للسوق المصرفي لمعرفة مدى وجدوى المنتجات والخدمات الموجودة في الوقت الحالي ومدى تناسبها مع افراد المجتمع.

٣- دراسة متطلبات واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية والتي من الممكن تحقيقها على ارض الواقع.

٤- القيام بعمل ربط الكتروني للمصارف مع كل الجهات الرسمية.

٥- عمل استبيان واستقصاء للعملاء لمعرفة مدى رضاهم عن منتجات المصرف.

٦- التحول وبشكل تدريجي الى المصارف الشاملة وتقديم الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية.

٧- تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة.

٨- تشجيع العملاء على ممارسة الأنشطة المصرفية لكسب ثقتهم ليتم ادخالهم الى الاقتصاد الرسمي.

٩- التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

١٠- منح القروض الاجتماعية الى الفئات الفقيرة بهدف تحقيق تنمية مستدامة.

ان هذه اهم الشروط التي يجب ان تكون متوفرة لكي يتم تحقيق شمول مالي يستهدف الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض وما لذلك من أهمية كبيرة والتي ترجع الى أهمية الشمول المالي في تحقيق العديد من الأمور التي تعود بالفائدة على الافراد والمجتمع ككل، وتتجلى أهمية الشمول المالي من خلال ما يلي (الشمري والفتلاوي،٢٠١٩: ٨٤):-

١- يسهم الشمول المالي بتعزيز جهود التنمية الاقتصادية اذ يلاحظ وجود علاقة طردية بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي.

٢- كان للشمول المالي دورا كبيرا ومهما في اتمتة النظام المالي، اذ يتطلب ذلك توسيع انتشار الخدمات المالية، فضلا عن زيادة معدلات استخدامها وبما يجذب العديد من مستخدمي الثورة التكنلوجية في مجالات الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال السنوات الأخيرة.

٣- يعتبر الشمول المالي عنصرا مهما ومتزايد الأهمية لسياسات التنمية الدولية، اذ يتضح ذلك من خلال اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة اهداف التنمية المستدامة في أيلول عام ٢٠١٥ والمتكونة من ١٧ هدفا رئيسا، ستة منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي.

٤- للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والاسهام في بناء المجتمع حيث يؤدي تحسين قدرة الافراد الى استخدام الخدمات المالية في النظام المالي والى تعزيز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة.

٥- يحد الشمول المالي ويساعد على مكافحة عملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب اذ ان إجراءات مكافحة غسيل الأموال ترتبط إيجابيا مع الشمول المالي والذي يعني انه كلما ازداد استخدامات الخدمات المصرفية والمالية الرسمية كلما زادت كفاءة مكافحة غسيل الأموال.

ثالثا: اهداف الشمول المالي

هنـــــاك العديـــــد مـن الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها من خلال تعزيـــــز الشمول المالي فـــــي المجتمع ومـــن اهم هذه الأهداف ما يلي (النعمة وحسيـــن، ٢٠١٩: ٢٠) (Doeveren,2017: 271) (الخزرجي والاعرجي،٢٠٢٠: ٣٢٦):-

١- وصول كافة فئات المجتمع الى المنتجات والخدمات المالية من خلال تعريف الافراد بأهميتها وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

٢- تعزيز مشاريع الاعمال الحرة والنمو الاقتصادي.

٣- تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار في العديد من المجالات والتوسع بهذا الاستثمار.

٤- تسهيل الوصول الى المصادر الرسمية للتمويل من قبل الافراد والشركات على ان تكون هذه الخدمات ذات تكلفة منخفضة ومستدامة ومربحة لمجهزي هذه الخدمات، بشرط عدم وجود تأثير سلبي على الاستقرار المالي، فضلا عن الحماية المالية لمستهلك هذه الخدمات عبر التثقيف والتوعية، من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته وماهي المزايا والمخاطر التي تتعلق بهذه المنتجات فضلا عن ابقائهم على اطلاع دائم بكل التحديات والتغيرات التي قـــــد تطرأ على المنتجات والخدمات المالية، وكل هـــــذه الإجراءات تهدف الى تحسين المستوى المعاشي للفقراء.

٥- العمل الدائم والمستمر على تشجيع الافراد على الادخار والاستثمار الأمثل للأموال التي يملكونها، من خلال اعداد البرامج الخاصة بتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، فضلا عن بث روح المنافسة بين مزودي الخدمات المصرفية والمالية لتقديم منتجات جديدة تتناسب مع الفئات المختلفة في المجتمع.

٦- دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الأصول المصرفية ومحاولة جذب المصارف لعملاء جدد، وتحقيق الاستقرار في الودائع، فضلا عن الحد من مخاطر السيولة، وتوفير قاعدة بيانات مصرفية ضخمة بشكل يفيد في عملية التحليل والبحث عن إمكانية طرح منتجات وخدمات مصرفية جديدة قادرة على اشباع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج متطورة للتقييم الائتماني يسهل عملية الحصول على مصادر التمويل.

٧- تمكين المرأة في المجالات المالية والمصرفية، فعندما تكون قادره على التحكم بأمورها المالية فإنها تستثمر في الرعاية الصحية والتعليم والتغذية لأسرتها، وهي استثمارات تعمل على احداث العديد من التغيرات بين الأجيال، يكون لها اثر إيجابي على المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، حيث ان توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية للنساء له الأثر الكبير والعميق على النمو الاقتصادي وعلى تنمية المجتمع.

رابعا: محددات الشمول المالي

هناك العديد من المحددات للشمول المالي بعضها يتعلق بجانب العرض والبعض الاخر بجانب الطلب والتي اشارت اليها العديد من الدراسات، وهي ترجع الى متغيرات عديدة تؤثر بشكل كبير في مستوى الشمول المالي، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الموقع الجغرافي، ومن أهمها

ما يلي (العراقي والنعمة،٢٠٢٠: ١٨٩) (الحسناوي ومهدي،٢٠٢٠: ٥٨)(حمدي،٢٠٢٠: ١٦٨) (حمد وصلاح،٢٠٢٠: ١٢٥):-:

١- الحواجز البشرية التي تشمل نقص المهارات الخاصة بمحو الامية المالية للأفراد، فضلا عن المسائل المتعلقة بعمر وجنس الزبائن الذين يرغبون بالحصول على هذه الخدمات.

٢- الحواجز المؤسساتية التي تشمل على عدم التكيف مع المتغيرات الجديدة والمتطورة التي تفرضها البيئة المالية والمصرفية، فضلا عن الفهم المحدود لاحتياجات الافراد والنقص في جودة وكفاءة الخدمات او انعدامها، بالإضافة الى تقديم القروض في اغلب الأحيان الى اشخاص غير مؤهلين للحصول عليها، حيث تظهر التقارير المالية زيادة واضحة في منح الائتمان دون مراعاة التكلفة الامر الذي يؤدي الى عدم استقرار مالي واقتصادي، كما يلاحظ ان عددا كبيرا من الافراد لا يتعاملون مع المصارف بسبب عدم وجود لوائح تنظيمية فعالة وانخفاض في الأنظمة المصرفية والمالية التي لا تستطيع مواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية.

٣- الدخل: ان المستويات المتدنية من الدخول تعد من اهم عوامل جانب الطلب على الشمول المالي التي يكون لها الأثر البالغ في عدم القدرة على الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية ذلك ان انخفاضه يعد العامل الرئيسي للاستبعاد المالي، وهذا الامر يتطلب ضرورة قيام الحكومات باجراءات تستطيع من خلالها رفع مستويات الدخول ومحاولة الحد من الفقر الامر الذي سينعكس حتما على قدرتهم للوصول الى تلك الخدمات.

٤- التحضر: يلاحظ ان سكان المناطق الحضرية يتمتعون بإمكانية اكبر للوصول واستخدام تلك الخدمات مقارنة بسكان المناطق الريفية ويعود ذلك الى ان اغلب

الخدمات المالية ترتكز في المدن بعكس المناطق الريفية التي يوجد بها نقص واضح في توفر تلك الخدمات.

٥- التوظيف: يعد من اهم العوامل التي تؤثر في مستوى الشمول المالي، ذلك ان الافراد العاطلين عن العمل هم اقل احتمالا للمشاركة في النظام المالي، كون الحصول على العمل يترتب عليه كسب دخل نقدي يولد توسع في النشاط الاقتصادي الامر الذي يحفز الافراد على الاهتمام بشكل كبير بالأنشطة المصرفية وقدرتهم على امتلاك حسابات مصرفية مقارنة بالعاطلين عن العمل.

٦- سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة متغيرا يربط بين المقرضين والمقترضين اذ انه يمثل السعر الذي سيدفعه المقترض للمقرض لقاء استخدام الأموال المقترضة خلال مدة زمنية متفق عليها. وكلما كان سعر الفائدة منخفض نسبيا كلما اتجه الافراد وأصحاب المشروعات الى الحصول على القروض المصرفية لتمويل مشروعاتهم الاقتصادية، ولذلك نلاحظ ان سعر الفائدة يسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية.

٧- حواجز البنية التحتية وتشمل الموقع فضلا عن التكلفة المرتفعة والنقص في الخدمات المالية التي تكون غالبا بعيدة عن متناول الكثير من الأشخاص. ويُعزى النقص في توفر هذه الخدمات الى ارتفاع التكاليف بحيث تكون هذه الخدمات غير متاحة او من الصعب الحصول عليها.

ويظهر من قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي التي يصدرها البنك الدولي ان (١١%) من البالغين في البلدان منخفضة الدخل يملكون حسابات مصرفية للادخار في حين وصلت النسبة الى (٤٥%) في البلدان ذات الدخل المرتفع. حيث

نلاحظ ان بيانات البنك الدولي قسمت الدول العربية الى ثلاث فئات دول ذات معدل شمول مالي مرتفع ومتوسط وضعيف

(https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=chart).

خامسا: ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

للشمول المالي ابعاد كثيرة اتفق عليها العديد من المفكرين والاقتصاديين، وهذه الابعاد يعبر عنها أحيانا بمؤشرات قياس الشمول المالي، ومن اهم هذه المؤشرات ما يلي :-

١- الاستخـدام: والتي نعني بها مدى استخدام وملكية الافراد للمنتجات والخدمات الماليـة الرسميـة بالفعل، مثل حساب الودائع وخدمات الدفع ومنتجات التامين والقدرة على الاحتفاظ بمنتج مالـي واحد علـى الأقل يسمح باجراء وتلقي المدفوعـات، وادخار الأمـوال والحصول على حسابات ادخار، وقروض من المؤسسات المالية الرسمية، ومـن اهـم المؤشرات التي تستخدم لقياس هـذا البعـد هـو عدد البالغين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا او حساب ائتمان، الشركات التي لديها حسابات رسمية فضلا عن التحويلات المصرفية (إسكندر،٢٠٢٠: ١٠٥).

٢- الوصول: يساعـد هـذا البعد في قياس حجم السكان الذيـن يستطيعون الحصول على الاعمال المصرفية، ونقصد بذلك القدرة على استخدام الخدمات المالية المتاحة مـن قبل المنظمات الرسمية أي ان تكون الخدمات الماليـة متاحة بشكل سهل للمستخدمين (Yoshino,2016: 4) ، ويمكن

الحصول على البيانات التي تتعلق بالإمكانية او القدرة على الوصول للخدمات المالية، من خلال المعلومات التي تقدم من قبل المؤسسات المالية، ويتم قياس هذا البعد عن طريق معرفة عدد نقاط الوصول الى الخدمات لكل ١٠٠٠٠ من البالغين، عدد أجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع ، ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمات وعدد حسابات النقود الالكترونية(العباس واخرون،٢٠١٩: ٢١٦).

٣- الجودة : تعد عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة كتحدٍ كبير وذلك لصعوبة قياس هذا البعد وقد تكاتفت الجهود في العديد من الدول لحل مشكلة الجودة حيث تسعى البلدان الى تحسين وضمان جودة الخدمات المالية والذي يعد تحديا كبيرا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة فضلا عن اتخاذ إجراءات تهدف الى جوده الخدمات المالية المقدمة ذلك انه هناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية كتكلفة هذه الخدمات، وعي المستهلك، فعالية هذه الخدمات بالإضافة الى عوامل غير ملموسة كثقة العملاء بهذه الخدمات (رشيد وعماد،٢٠٢٠: ٢٨) ، ومن اهم المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس بعد الجودة هو القدرة على تحمل التكاليف كتكلفة الاحتفاظ بحساب مصرفي خاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال معرفة متوسط تكلفتها الشهرية ، متوسط الرسوم السنوية لهذه الخدمات، تكلفة الحصول على الائتمان ونسبة العملاء الذين صرحوا بان الرسوم التي يتم دفعها على المعاملات المالية هي باهظة (غزال وبركات،٢٠٢٠: ٢٥٣).

٤- الشفافيـــة: حيث يلعب الوصول الى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي اذ يتوجب على مـــــن يقـــــدم الخدمات المالية ان يضمنوا حصول جميع العملاء على كـــل المعلومات التي لها صلة بكل الخدمات المالية كي يتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة بشان استخدام تلك الخدمات ويتم قياس هـــذا المؤشر مـــن خـــلال نسبـــة العمـــلاء الذيـــن يتلقـــون معلومـــات كافيـــة وواضحة حول الخدمات المالية، فضلا عن سهولـــة الوصول الـــى استخدام الخدمات المالية (السعيد و صورية، ٢٠١٨: ١١٥).

المبحث الثاني

واقع الشمول المالي في العراق

سعى البنك المركزي في العراق الى تعزيز مستوى الشمول المالي عن طريق اتخاذه العديد من الإجراءات والتدابير لتحقيق هذا الهدف، ومن اهم هذه الإجراءات هي مبادرة المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والتي تم اطلاقها بداية عام ٢٠١٥، والتي اسهمت في زيادة المشروعات، فضلا عن الحد من معدلات البطالة، كما كان لعملية توطين رواتب الموظفين والمتقاعدين في عام ٢٠١٦ ان يكون هناك عدد كبير من الموظفين داخل النظام المالي، والذي كان الهدف منه هو تفعيل السياسة النقدية وتحقيق ما تهدف اليه بشكل اسرع، فضلا عن التوجه الى التبادل

الالكتروني كبديل عن التبادل النقدي في الاقتصاد، ومن اهم مبادرات البنك في مجال دعم الشمول المالي ما يلي (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠ :١٤٨-١٥١):

١- مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: من اجل تنشيط الاقتصاد العراقي اطلق البنك المركزي هذه المبادرة والتي تمنح للمواطنين عن طريق المصارف العراقية، وقد اطلقت هذه المبادرة عام ٢٠١٥ وتم صرف مبلغ (٦) مليار دينار في هذه المرحلة، والتي نمت بشكل متزايد الى ان وصلت عام ٢٠٢٠ الى(٣٤١) مليار دينار والذي شكل نسبة(٣٤%) من اصل المبلغ الذي رصده البنك المركزي والذي بلغ (١) ترليون دينار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد شارك في هذه المبادرة (٤٢) مصرفا تابعا للقطاع الخاص ومصرف واحد من القطاع العام، كما حث البنك المركزي الى تسهيل الإجراءات الخاصة بالمنح، فضلا عن السرعة في انجاز المعاملات وقد ساهمت هذه المبادرة في انشاء(٦٨٤٦) مشروعا لغاية نهاية عام ٢٠٢٠.

٢- مبادرة تمويل المشروعات الكبيرة: حرص البنك المركزي أيضا على دعم المشروعات الكبيرة لما لها من اثر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد عمل على اطلاق هذه المبادرة وبمبلغ (٥) ترليون دينار تم ضخها عن الطريق المصارف المتخصصة، وكان الهدف من هذه المبادرة هو رفع معدلات النمو والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية فضلا عن مساهمته في محاولة حل

ازمة السكن من خلال تقديم القروض لبناء الوحدات السكنية، وقد كان هناك اقبال كبير من قبل المواطنين على هذا النوع من القروض، وبسبب ذلك قام البنك المركزي بزيادة المبلغ ليصل الى (٥.٥) ترليون دينار.

مؤشرات الشمول المالي في العراق

يتم تقسيم المؤشرات المستخدمة في قياس الشمول المالي الى ثلاثة مؤشرات أساسية وهي الوصول ، الاستخدام واللذان يمكن قياسهما اما المؤشر الثالث فهو النوعية او الجودة والذي يعكس جودة الخدمات فان عملية قياسه معقد، وفي ادناه مؤشرات الشمول المالي في العراق(تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠: ٨٩-٩٩):

أولا: مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية: وهذا البعد يعتمد على المتغيرات التالية:

١- مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي:

من اهم المؤسسات التي من خلالها يتم تعزيز الشمول المالي وتحقيق الأهداف التي يسعى البنك المركزي للوصول لها هي المصارف التي من خلالها يتم إيصال الخدمات المالية الى اكبر عدد من الجمهور، ولذلك فان هذا المؤشر يبين عدد فروع المصارف العاملة في العراق اذ يلاحظ ان مستوى الانتشار المصرفي لازال دون المستويات المطلوبة على الرغم من التشجيع الدائم من قبل البنك المركزي للمصارف على فتح فروع جديدة لها في كل انحاء العراق، الا ان هذه الزيادة لم تكن بالمستوى المطلوب، فقد وصلت عدد فروع المصارف عام ٢٠٢٠ الى (٨٩١) بعد ان كانت (٨٨٨) فرع عام ٢٠١٩ كما بلغت الكثافة المصرفية في عام ٢٠٢٠ (٤٥.٠٦) وبزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٩، والتي كانت(٤٤.٢٥). اما فيما يتعلق في الانتشار

المصرفي فقد كان عام ٢٠١٩ (٢.٢٦) انخفض بعدها في عام ٢٠٢٠ ليصل الى (٢.٢١) وهذا راجع للزيادة في النمو السكاني وبنسبة كانت اكبر من النمو الحاصل في عدد هذه الفروع.

٢- انتشار خدمات الدفع الالكتروني:

تعد زيادة خدمات الدفع الالكتروني من اهم الأهداف التي سعى البنك المركزي لتحقيقها من خلال ادخال العدد الأكبر من افراد المجتمع الى النظام المالي والمحاولة في زيادة هذا النوع من العمليات واستخدام أدوات الدفع الالكترونية فضلا عن محاولة التخلص من التعامل النقدي وبشكل تدريجي. فقد بين التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام ٢٠٢٠ انه كانت هناك زيادة في اعداد أجهزة الدفع الالكتروني (ATM,POS, POC) في كافة انحاء العراق، فقد وصل عدد أجهزة ATM الى ٢.٧ في عام ٢٠٢٠ الا ان هذه النسبة تعد منخفضة مقارنة مع الدول المجاورة في حين بلغ عدد أجهزة POS عام ٢٠٢٠ (٨.٩) اما أجهزة POC فقد وصل عددها الى (٢٩.٥) في عام ٢٠٢٠ ويتوقع ان تزيد الاعداد من هذه الأجهزة وذلك لينسجم من متطلبات تحقيق الشمول المالي وانسجاما مع تطلعات البنك المركزي.

ثانيا: مؤشرات استخدام الخدمات المالية

١- مساهمة الشركات المالية غير المصرفية في توفير الخدمات المالية:

ان الشركات المالية غير المصرفية تعد من اهم المؤسسات التي لها اسهام فعال في تطوير القطاع المالي داخل الاقتصاد، وذلك لتعدد المهام التي تقوم بها كشركات الدفع عن أجهزة الهاتف المحمول اذ توجد في العراق شركتين تعمل في هذا المجال حتى نهاية عام ٢٠٢٠ هما زين كاش واسيا حوالة، فضلا عن وجود شركات مالية

غير مصرفية أيضا يقوم عملها على عمليات الإصدار للبطاقات الالكترونية، المعالجة والتحصيل داخل القطاع المالي كما يكون لها دور كبير في توفير نقاط الدفع الالكتروني بالإضافة الى اصدار البطاقات الالكترونية وغالبا ما تكون هذه الشركات خاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي حيث تقوم هذه الشركات بإصدار البطاقات الالكترونية وتزود المصارف بها، ان التطور في عمل هذه الشركات ينعكس بشكل ايجابي على مستوى الشمول المالي في العراق حيث قام البنك المركزي بمنح التراخيص الى عدد كبير من هذه الشركات التي تنشط في هذا المجال في القطاع المالي حتى نهاية ٢٠٢٠.

٢- خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول

ان هـذا النوع من عمليات الدفع يسهل بشكل كبير العمليات المالية ويساعد على إنجازها بدقة وبسرعة عالية، وقد اهتم البنك المركزي بانتشار هذا النوع من الأدوات الخاصة بالدفع الالكتروني، ولهذا فقد تم منح إجازة لشركتين هما اسيا حوالة وزين كاش وقد باشرت هذه الشركات في تقديم الخدمات المالية المتنوعة للمتعاملين معها كتحويل الأموال، شراء البطاقات الالكترونية، دفع الفواتير فضلا عن تعبئة خطوط الدفع المسبق وعمليات الإيداع والسحب من والى المحفظة.

٣- مساهمة الشركات المالية في الشمول المالي:

تعمل في داخل العراق عدد من الشركات المالية التي تقوم بعمليات التحصيل والمعالجة والاصدار حيث توجد ٦ شركات مالية حتى نهاية عام ٢٠٢٠ والتي تقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية، كإصدار البطاقات او المعالجة او تحصيل الأموال، ان الخدمات التي تقدمها هذه الشركات تعد من الخطوات المهمة نحو تعزيز الشمول المالي في العراق وذلك من خلال ما توفره من سهولة في انجاز جميع

المعاملات، فضلا عن التحول الرقمي الامر الذي يساعد على توفير الوقت والجهد مما يجعل الامر جاذبا للأفراد من اجل دخول النظام المالي.

ثالثا: مؤشر العمق المصرفي:

يبين هذا المؤشر تطور الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول للخدمات المصرفية، فضلا عن انخفاض كلفتها والتوسع في استخدام الأدوات المصرفية التي تساهم في تقديم الدعم لعملية الاستثمار، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال متغيرين هما نسبة الائتمان الذي يقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي اما الثاني فهو حجم ودائع القطاع الخاص ، ويلاحظ ان نسبة الائتمان الذي قدم الى القطاع الخاص من الناتج المحلي قد وصلت الى (١٣%) عام ٢٠٢٠ بعد ان كانت (٩.٢%) عام ٢٠١٦ ويعود السبب في هذا الارتفاع الى زيادة حجم الائتمان مع انخفاض حجم الناتج المحلي لإجمالي، اما حجم ودائع القطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت (١٨%) عام ٢٠٢٠ بعد ان كانت (١٢%) عام ٢٠١٦ ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع حجم الودائع مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

رابعا: البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية:

تعد الزيادة في اعداد الحسابات المصرفية والبطاقات الالكترونية ،والمحافظ الالكترونية تطورا مهما وسريعا في حجم الشمول المالي، اذا تعد عملية فتح الحسابات المصرفية من الخطوات الأولى للشول المالي، وهذا يعني انه كلما زادت عدد الحسابات المصرفية كان عدد الافراد المشمولين في النظام المالي اكبر، والامر مشابه أيضا فيما يخص بطاقات الدفع الالكترونية والمحافظ الالكترونية، ويلاحظ انه

يوجد ارتفاع في نمو المحافظ الالكترونية حيث وصل الى (٧٧٠%) عام ٢٠٢٠، ويرجع السبب في هذه الزيادة الى التوسع في استخدام المحافظ الالكترونية عن طريق شبكات الهاتف المحمول كشركات زين كاش واسيا حوالة، فضلا عن محفظة الناس وذلك لسهولة استخدام هذا النوع من الخدمات وبالأخص خلال فترة جائحة كورونا عام ٢٠٢٠، كما كانت هناك تزايدا في نسبة نمو الحسابات المصرفية والبطاقات الالكترونية اذ يلاحظ توسع كبير في الشمول المالي خلال هذا العام.

من الاستراتيجيات التي سعت الى تعزيز الشمول المالي في العراق أيضا استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق ٢٠٢٠-٢٠٢٣، والتي تم تطويرها بالتعاون والاشتراك مع البنك المركزي العراقي وتعمل هذه الاستراتيجية على ثلاثة مستويات، المستوى الكلي أي العمل على مستوى الاقتصاد ككل من اجل دعم الاندماج المالي، والمستوى الوسيط من خلال العمل على بناء وتطوير قدرات مؤسسات الاعمال التي تساهم في عملية الاندماج المالي، فضلا عن المستوى الجزئي والتي تعني العمل على الفئات المستهدفة للوصول الى الخدمات المالية، ان انموذج الشراكة هذا يعمل على المستويات أعلاه من خلال ما يلي(منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠: ٣-٤):

١- جانب الطلب(المستوى الجزئي): حيث تقوم منظمة العمل الدولية على تدريب الفئات المستهدفة من رواد الاعمال والشباب الذين يرغبون في تطوير أعمالهم وزيادة الثقافة المالية لديهم والتي يحتاجون لها لإدارة الشؤون المالية، فضلا عن تعاملاتهم مع المصارف والمؤسسات المالية من خلال احالتهم الى الفروع المصرفية القريبة من أماكن تواجدهم حتى يستفيدوا من الخدمات المالية من المبادرة المقدمة من البنك المركزي.

٢- جانب العرض(المستوى الوسيط): تتم من خلال قيام منظمة العمل الدولية ببناء القدرات من خلال التدريب الذي يهدف الى مساعدة المصارف والمؤسسات المالية في القيام بتصميم الخدمات والمنتجات المالية التي تلائم احتياجات العملاء، كما تقوم المنظمة بتدريب مقدمي الخدمات ومنها صندوق الأمم المتحدة للطفولة اذ سيتم تدريب العاملين لديها من اجل تطوير المهارات اللازمة لهذه الشريحة المستهدفة من زبائنهم والذي سيتم بعد ذلك القيام بتوجيههم كي يستفيدوا من الخدمات المالية المقدمة.

٣- الجانب التنظيمي(المستوى الكلي): ويتم ذلك من خلال التعاون بين البنك المركزي والشركة العراقية للكفالات المصرفية بهدف الاستفادة من المبادرة التي اطلقها البنك المركزي(مبادرة ١ ترليون دينار)، مع تقديم الضمانات الكافية من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية بالإضافة الى مشروع افاق لتخفيض المخاطر المالية التي يحتمل التعرض لها من خلال تأسيس حسابات الادخار لرواد الاعمال، وهذا الامر يشكل بداية صحيحة ومستدامة للعلاقة بين المصارف والعملاء كل يتمكنوا من بناء تاريخ ائتماني سليم فضلا عن ذلك ستقوم منظمة العمل الدولية وتقديم خدمات الدعم التقني والفني الى لجنة الشمول المالي في البنك المركزي، من اجل سن التشريعات والسياسات اللازمة او تعديل هذه السياسات بهدف دعم الشمول والاندماج المالي في العراق.

معوقات الشمول المالي في العراق

هناك العديد من العوائق التي تعترض عملية التوسع في الشمول المالي ليصل الى اكبر شريحة ممكنة من السكان وهذه المعوقات توجه جميع البلدان وبالأخص النامية ومنها العراق، ومن ابرز تلك المعوقات ما يلي(المالكي،٢٠٢١: ٩٨):

١- انتشار الامية بشكل واسع وبالأخص في السنوات الأخيرة فضلا عن ضعف الوعي والتثقيف المالي مما يؤدي الى وجود فئة في المجتمع تجهل العديد من الخدمات المصرفية المتوفرة.

٢- قلة الحملات الخاصة بالترويج لسياسة الشمول المالي اذ يجب ان يتم توعية افراد المجتمع على الفوائد التي سيحصل عليها الفرد عن انتشار الشمول المالي بشكل اكبر وشموله لأكبر شريحة ممكنة.

٣- عدم التوزيع الأمثل لفروع المصارف والماكنات الخاصة بالدفع الالكتروني وبالأخص في المناطق الريفية والنائية.

٤- ارتفاع معدلات الفائدة مما يقلل من فرص الحصول على القروض.

٥- ارتفــاع التكاليف الخاصة بفتح الحسابات المصرفية والتعاملات المتعلقة بالصراف الالي.

٦- شهد العراق انخفاضا كبيرا في التعاملات المصرفية والذي كانت اهم أسبابه هو عدم توفر منافذ السحب الالي بصورة كافية، فضلا عن قلة التعامل بالبطاقات

الالكترونية وهذا كان له اثر كبير على انخفاض نسبة الادخارات لدى الجهاز المصرفي.

٧- ارتفاع معدلات التضخم مما أدى الى تحويل اغلب المدخرات الى أصول عينية وحقيقية بسبب الخوف من تآكل قيمة المدخرات المالية نتيجة التضخم.

٨- سوء توزيع الدخل والذي يوجه الى فئات دون الأخرى مما يؤدى الى ان تتراكم الثروة في يد فئات محدد وحرمان العديد من الطبقات الى الدخل الكافي بما يسمح لها بزيادة مدخراتها لدى الجهاز المصرفي.

٩- يعد التعامل بأسعار الفائدة نوع من أنواع الربا فنلاحظ ان الكثير من السكان لا يرغبون في التعامل مع المصارف الربوية فضلا عن عجز المصارف الإسلامية في العراق عن توفير البدائل الكافية التي تشجع هذه الفئة للتعامل معها.

١٠-تشير الدلائل الى انه لا يوجد ثقه كافية لدى العملاء في المصارف وبالأخص المصارف الاهلية خاصة بعد ان تعرض عدد منها الى الإفلاس الامر الذي انعكس على قلة التعامل معها وتفضيل التعامل وفتح الحسابات لدى المصارف الحكومية فقط كونها مضمونة من قبل الدول، وهذا له تأثير وانعكاس سلبي على الشمول المالي.

١١-اختلال الاقتصاد العراقي وعدم استقراره بسبب عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية التي تشكل عائقا امام تطور القطاع المالي والمصرفي، مما يعني ارتفاع مستوى المخاطر المالية.

١٢-افة الفساد المالي والإداري في العراق، وانتشار واسع لعمليات غسيل الأموال، اذ احتل العراق مراكز متقدمة في مؤشر مدركات الفساد العالمية.

المبحث الثالث

قياس العوامل المحددة للشمول المالي في العراق

أولا: توصيف النموذج

في هذا الجانب سوف يتم توصيف النموذج القياسي بالاعتماد على الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها وبما يتماشى مع النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على الادبيات السابقة عن الشمول المالي. يتكون النموذج القياسي من مجموعة من المعادلات وفي هذا البحث سيتم توصيف النموذج على النحو الاتي:

يتمثل النموذج بمتغير مستقل واحد هو احد محددات الشمول المالي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي X1 والذي تكون علاقته طردية مع الشمول المالي, سكان المناطق الريفية X2 وعلاقته طردية مع الشمول المالي, سعر الفائدة X3 ويؤثر بشكل عكسي على الشمول المالي , عدد العاملين بالإلف X4 يؤثر بشكل إيجابي أي ان العلاقة بينه وبين مستوى الشمول المالي هي طردية) ملحق(١):اما المتغير المعتمد فهو احد مؤشرات الشمول المالي (ودائع لدى البنوك Y1, حجم الائتمان Y2 , عدد الفروع للمصارف Y3) ملحق(٢).

العلاقة الدالية

اعتمادا على التوصيف اعلاه سيتم استخدام انموذج الانحدار الخطي البسيط وستكون العلاقة الدالية التي تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد كما يأتي:

$$\text{Log } \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{Log\beta_1 x_{ik}} + \boldsymbol{u} \qquad K=1,2,3,4$$

اذ ان:

β_0 : المقطع الصادي

β_1: معامل المتغير المستقل

أولا: نتائج تقدير اثر المتغير المستقل محددات الشمول المال (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي X1 , سكان المناطق الريفية X2 , سعر الفائدة X3 , عدد العاملين بالإلف X4) على الودائع لدى البنوك Y1:

نلاحظ من الجدول (١) ما يلي :

١- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الاول معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000)، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x1) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x1 والبالغة (٠.٠٠٥) اقل من ٠.٠٥ وهذا يعني انه اذا زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة فان ذلك يعني زيادة حجم الودائع (٠.٠٩%) لدى البنوك, وبالتالي من خلال ما سبق فإننا نستنتج وجود علاقة تأثير لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر ودائع لدى البنوك، كذلك نلاحظ معنوية قيمةF المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (٠.٠٠٥) وهي اقل من (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.44) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (44%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (٦٦%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين

نلاحظ انه ان قيمة (D.W=1.58) و عند مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ بلغت قيمة دربن واتسون du =1.381، dl= 1.133 وهي اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، بينما عند مستوى ١% فان du= 1.102 ، dl=0.874 وكانت اكبر من du وهذا يعني أيضا عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول(١) اثر المتغيرات المستقلة X1,X2,X3,X4 على Y1

المتغير المعتمد Y1								
المتغير المستقل	المعلمة	قيمة المعلمة log B1	Tقيمة اختبار	Sig.	F	Sig.	R^2	DW
LOGX1	B0	7.113	143.60	0.000	10.97	0.005	0.44	1.58
	B1	0.0009	−3.31	0.005				
LOGX2	B0	6.057	5.65	0.000	0.70	0.414	0.05	1.45
	B1	0.029	0.84	0.414				
LOGX3	B0	6.849	148.61	0.000	6.85	0.020	0.33	1.52
	B1	0.012	2.62	0.020				
LOGX4	B0	6.307	15.44	0.000	2.55	0.032	0.15	1.19
	B1	0.044	1.59	0.032				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12.

٢- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الاول معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ، كذلك نستنتج عدم معنوية معامل المتغير (x2) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x2 والبالغة (٠.٤١٤) اكبر من ٠.٠٥ لذا نقبل

فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سكان المناطق الريفية X2 على مؤشر ودائع لدى البنوك Y1 ، وبالتالي نستنتج عدم وجود علاقة تأثير لمتغير سكان المناطق الريفية على مؤشر ودائع لدى البنوك ، كذلك نلاحظ عدم معنوية قيمةF المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (٠.٤١٤) وهي اكبر من (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل غير معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.05) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (5%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (95%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ ان قيمة (D.W=1.45) ، عند مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، اما عند مستوى ١% فكانت أيضا اكبر من du أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٣- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الاول معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x3) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x1 والبالغة (0.020) اقل من ٠.٠٥,أي ان التغير في سعر الفائدة بوحدة واحدة سيؤدي الى تغير الودائع بمقدار(١.٢%) وبالتالي فإننا نستنتج وجود علاقة تأثير لمتغير سعر الفائدة على مؤشر ودائع لدى البنوك ، كما نلاحظ معنوية قيمةF المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (٠.٠٢٠) وهي اقل من (٠.٠٥)

وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠.٣٣) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (٣٣%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (٧٧%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ ان قيمة (D.W=1.19) عند مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ تقع بين du وdl، وهذا يعني ان القرار غير حاسم بوجود مشكلة ارتباط ذاتي، اما عند مستوى ١% فهي اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٤- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الاول معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x4) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x4 والبالغة (0.032) اقل من ٠.٠٥ وهذا يعني وجود اثر معنوي لمتغير عدد العاملين بالألف X4 على مؤشر ودائع لدى البنوك Y1، وهذا يعني ان التغير بعدد العاملين بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى التغير بحجم الودائع لدى البنوك بمقدار(٤.٤%)، كذلك نلاحظ معنوية قيمةF المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.032) وهي اقل من (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.15) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (15%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (85%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين ان قيمة (D.W=1.52)، وعند مستوى معنوية ٥%

ودرجة حرية ١٧ فانها اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وعند مستوى ١% فكانت أيضا اكبر من du ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانيا: نتائج تقدير اثر المتغير المستقل محددات الشمول المال (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي X1 , سكان المناطق الريفية X2 , سعر الفائدة X3 , عدد العاملين بالإلف X4) على حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي Y2:

نلاحظ من الجدول (٢) ما يلي :

١- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثاني غير معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.45) اكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x1) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x1 والبالغة (٠.٠٠٠) اقل من ٠.٠٥ وهذا يعني وجود اثر معنوي لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي الى زيادة حجم الائتمان بمقدار(٠.٠٣%)، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي اقل من (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.66) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (66%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (٣٤%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في

حين نلاحظ ان قيمة (D.W=1.58) وعند مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ وهي اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وعند مستوى ١% فهي اكبر من du وهذا يعني أيضا عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٢- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثاني معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x2) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x2 والبالغة (٠.٠٠٠) اقل من ٠.٠٥ وهذا يعني وجود اثر معنوي لمتغير سكان المناطق الريفية X2 على مؤشر حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي Y2، أي ان زيادة السكان في المناطق الريفية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة حجم الائتمان بمقدار(٩.١%) ، كذلك نلاحظ معنوية قيمةF المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي اقل من (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠.٣٣) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (٣٣%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (٦٧%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ ان قيمة (D.W=1.33) عند مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ فانها تقع بين duو dl، وهذا يعني ان القرار غيـــــر حاسم بوجود مشكلة ارتباط ذاتي، بينما عند مستوى ١% فقد كانت اكبر من du ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول(2) اثر المتغيرات المستقلة X1,X2,X3,X4 على Y1

المتغير المعتمد Y1								
المتغير المستقل	المعلمة	قيمة المعلمة log B1	Tقيمة اختبار	Sig.	F	Sig.	R^2	DW
LOGX1	B0	0.209	0.62	0.546	17.81	0.000	0.56	1.58
	B1	0.0003	4.22	0.000				
LOGX2	B0	29.548	7.54	0.000	51.03	0.000	0.33	1.33
	B1	0.091	−7.14	0.000				
LOGX3	B0	2.494	7.52	0.007	9.77	0.000	0.41	1.42
	B1	−0.101	−3.17	0.020				
LOGX4	B0	2.167	11.89	0.000	19.06	0.000	0.58	1.69
	B1	−0.0002	4.37	0.000				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12.

٣- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثاني معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.007) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x3) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x1 والبالغة (0.020) اقل من ٠.٠٥ وهذا يعني وجود اثر معنوي لمتغير سعر الفائدة على مؤشر حجم الائتمان أي ان زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(١٠.١%) اذ ان العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الائتمان هي علاقة عكسية وهذا ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي اقل من (٠.٠٥) وهذا

يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠.٤١) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (٤١%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (٥٩%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ اذ ان قيمة (D.W=1.42) عند مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ فانها اكبر من du، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، و عند مستوى ١% فقد كانت اكبر من du ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٤- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثاني معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x4) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x4 والبالغة (0.000) تقل من(٠.٠٥) أي وجود اثر معنوي لمتغير عدد العاملين بالإلف على مؤشر حجم الائتمان أي ان زيادة عدد العاملين بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض حجم الائتمان بمقدار(٠.٠٢%) حيث ان العلاقة بينهم عكسية، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.58) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (58%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (42%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين ان قيمة (D.W=1.69) عند

مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ فقد كانت اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، بينما عند مستوى ١% فقد كانت اكبر من du وهذا يعني أيضا عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ثالثا: نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقل محددات الشمول المال (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي X1 , سكان المناطق الريفية X2 , سعر الفائدة X3 , عدد العاملين بالإلف X4) على عدد الفروع للمصارف Y3 :

نلاحظ من الجدول (٣) ما يلي :

١- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثالث معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x1) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x1 والبالغة (٠.٠٠٠) اقل من ٠.٠٥ أي وجود اثر معنوي لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر عدد الفروع المصرفية،أي ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة عدد الفروع المصرفية بمقدار(٠.٠١%)، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي اقل من (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.70) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (70%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (٣٠%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ ان قيمة (D.W=1.62)

عند مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ كانت اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وعند مستوى ١% كانت اكبر من du وهذا يعني أيضا عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٢- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثالث معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.045) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x2) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x2 والبالغة (٠.٠١٣) اقل من ٠.٠٥ وهذا يعني وجود اثر معنوي لمتغير سكان المناطق الريفية على مؤشر عدد الفروع المصرفية أي ان زيادة عدد سكان المناطق الريفية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة عدد الفروع المصرفية بمقدار(١١.٩%)، كذلك نلاحظ معنوية قيمةF المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي اقل من (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠.١٥) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (١٥%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (٨٥%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ ان قيمة (D.W=1.37) عند مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ تقع بين du, dl، dl وهذا يعني ان القرار غير حاسم بوجود مشكلة ارتباط ذاتي، بينما عند مستوى ١% فانها اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٣- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثالث معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x3) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x1 والبالغة (0.000) اقل من ٠.٠٥ أي ان هناك اثر معنوي لمتغير سعر الفائدة على مؤشر عـدد الفـروع المصرفية، وان زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة عدد الفروع المصرفية بمقدار(٣.٨%) ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي اقل مـــــن (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠.٦٨) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (٦٨%) مـــــن التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (٣٢%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ ان قيمـــــة (D.W=1.75) عند مستوى معنوية ٥% ودرجة حريـة ١٧ وهي اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وعند مستوى ١% فهي اكبر من du وهذا يعني أيضا عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول(٣) اثر المتغيرات المستقلة X1,X2,X3,X4 على Y1

المتغير المعتمد Y1								
المتغير المستقل	المعلمة	قيمة المعلمة log B1	Tقيمة اختبار	Sig.	F	Sig.	R^2	DW
LOGX1	B0	1.010	12.15	0.000	32.02	0.000	0.70	1.62
	B1	0.0001	5.66	0.000				
LOGX2	B0	5.091	2.20	0.045	2.48	0.137	0.15	1.37
	B1	0.119	−1.58	0.137				
LOGX3	B0	1.814	24.96	0.000	29.67	0.000	0.68	1.75
	B1	0.038	−5.44	0.000				
LOGX4	B0	1.595	23.76	0.000	7.42	0.017	0.35	1.44
	B1	0.0004	−2.72	0.017				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews12.

٤- ان قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الثالث معنوية تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) كما نستنتج معنوية معامل المتغير (x4) تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل

x4 والبالغة (٠.٠١٧) تقل من ٠.٠٥ وهذا يعني وجود اثر معنوي لمتغير عدد العاملين بالإلف على مؤشر عدد الفروع المصرفية أي ان زيادة عدد العاملين بمقدار وحدة واحدة سيردي الى زيادة عدد الفروع المصرفية بمقدار(٠.٠٤%)، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.017) وهي اقل من (٠.٠٥) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.52) وهذا يعني إن المتغير المستقل يفسر (52%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد إما النسبة المتبقية والبالغة (48%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ ان قيمة (D.W=1.44) عند مستوى معنوية ٥% ودرجة حرية ١٧ وهي اكبر من du، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وعند مستوى ١% اكبر من du وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١- يعد تعزيز الشمول المالي في العراق من الأوليات المهمة للحكومة متمثلة بالبنك المركزي من خلال المبادرات المتعددة التي اطلقها البنك المركزي في هذا المجال.

٢- بينت نتائج البحث القياسية الى ان الناتج المحلي الإجمالي يعد من اهم المؤشرات التي تؤثر في تعزيز الشمول المالي في العراق، حيث ان ارتفاعه يؤدي الى ارتفاع المستوى المعيشي للسكان مما ينعكس على زيادة الدخل وبالتالي الرغبة في زيادة استخدام الخدمات المصرفية.

٣- كان لسعر الفائدة اثر في انخفاض حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والممنوح من قبل المصارف بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض مما يؤدي الى احجام الافراد عن اللجوء الى الاقتراض منها وهذا سيؤدي الى الحد من التوسع في الشمول المالي.

٤- لم يكن هناك اثر معنويا لعدد السكان في الريف على حجم الودائع والتي تعد من المؤشرات المحددة للشمول المالي ويرجع ذلك الى الامية المصرفية في هذه المناطق والتي لا تزال تفضل اكتناز الأموال وعدم التعامل مع الجهاز المصرفي الا ان زيادة عدد السكان في الريف كان له اثر على زيادة حجم الائتمان وزيادة عدد الفروع المصرفية، الامر الذي سينعكس إيجابا على تعزيز الشمول المالي حيث ان هذا الزيادة تشجع المصارف على فتح المزيد من الفروع في المناطق الريفية لتلبية احتياجات السكان فيها.

٥- كان لعدد فروع المصارف اثر على تعزيز الشمول المالي في العراق لان زيادة عدد هذه الفروع سيؤدي الى إمكانية وصول الافراد بيسر وسهولة مما ينعكس إيجابا على تعزيز الشمول المالي.

٦- من خلال تطبيق النموذج القياسي تحققت فرضية البحث في انه توجد العديد من المعوقات التي لها اثر كبير في الحد من ارتفاع مستويات الشمول المالي في العراق.

التوصيات

١- يعد الشمول المالي من المفاتيح المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي وعليه فانه يجب على الحكومات القيام بوضع السياسات التي من شانها ان تعزز من الشمول المالي ليشمل كافة فئات المجتمع كالعمل على تحديد أسعار فائدة منخفضة تسهم في جذب المزيد من المتعاملين مع المصارف الذي يسهم في انتشار اكبر للشمول المالي، فضلا عن تخفيف الاجراء الخاصة بدخول الشركات والمؤسسات المالية التي تعمل في هذا المجال.

٢- تهيئة البنية التحتية الملائمة التي تساعد على ترسيخ الشمول المالي فضلا عن المساعدة في تطوير الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية من خلال تقديم الدعم لها وتظليل كل العقبات التي قد تتعرض لها.

٣- تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على تنويع وزيادة الخدمات المقدمة فضلا عن زيادة الانتشار في كافة المناطق بهدف وصول هذه الخدمات لأكبر عدد ممكن من السكان وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التي تسهم في تسهيل عملها فضلا عن دراسة البيئة التشريعية ومدى توافقها مع عمل هذه المؤسسات.

٤- اتخاذ الإجراءات اللازمة لشمول كافة العاملين في القطاعين العام والخاص بمشروع توطين رواتب الموظفين اذ يعد هذا الامر من اهم الدعائم التي من شانها تطوير الخدمات المصرفية التي تسهم في انتشار وتوسع الشمول المالي.

٥- التنسيق والتكامل بين المبادرات المقدمة من البنك لمركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي وذلك لما لهذه المشروعات من اثر كبير في مكافحة البطالة وتخفيض الفقر من خلال توفير فرص العمل لأكبر فئة ممكنة.

المصادر

أولا: المصادر العربية

١- أبو سمرة، محمد عادل حسن،٢٠١٩،" نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠"، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون.

٢- احمد، خالد ابراهيم سيد والسيد راضي،محمد،٢٠٢٠" الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر.

٤- إسكندر، زهراء جار الله حمو،٢٠٢٠،" دور التكنلوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي– دراسة قياسية لاراء عينة من العاملين في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في محافظة نينوى"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد(١٩)، العدد (٣٣).

٥- البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠، التقرير السنوي للاستقرار المالي ٢٠٢٠، دائرة دعم الائتمان.

٦- بن موسى، محمد، ٢٠١٨" اثر المعرفة ومحو الامية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام ٢٠١٧"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد(٨)، العدد(١٥).

٧- جاسم، ارشد عبدالامير،٢٠١٢، " الشمول المالي واثرة في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية(دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص في العراق)"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد(٢٩).

٨- جازية، حسين، ٢٠٢٠" تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول

المالي في الدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد(١٦)، العدد_٢٣).

٩- الحسناوي، سالم صلال ومهدي، لينا،٢٠٢٠" دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد(٥٨).

١٠- حمد، خلف محمد وصلاح، يقين سماح،٢٠٢٠" مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٧)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(١٦)، العدد(٥٠).

١١- حمدي، زهراء صالح،٢٠٢٠" أهمية التكنلوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد(١٢)، العدد(٢٨).

١٢- الخزرجي، ثريا عبدالرحيم علي والاعرجي، صبيان طارق سعيد،٢٠٢٠ "القياس الاقتصادي لاثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية –جامعة بغداد، مجلد(٢٦)، العدد(١١٩).

١٣- رشيد، بو طرفة وعماد، صغير،٢٠٢٠ " واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وافاق تطويرة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد(٣)، العدد(١).

١٤- رفاعي، وليد احمد،٢٠١٩" العوامل المؤثرة في الطلب على الشمول

المالي في الاقتصاد المصرفي للفترة(٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلة دراسات اقتصادية معاصرة، المجلد(٤)، العدد(١٣).

١٥- الشمري، كمال كاظم جواد والفتلاوي، ريام فاضل شاكر،٢٠٢٠ "تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي(دراسة تطبيقية في العراق للمدة٢٠١٥-٢٠١٦)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(١٦)، العدد(٦٣).

١٦- شنبي، صورية وبن خضر، السعيد، ٢٠١٨" أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية "، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد(٣)، العدد(٢).

١٧- العباس، بهناس وحميد، رسول وعز الدين، بسيسة بلعباس، ٢٠١٩" أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية"، مجلة معارف، المجلد(١٤)، العدد(٢).

١٨- عبد اللاه، وليد احمد رفاعي،٢٠٢٠" العوامل المؤثرة على الشمول المالي في الاقتصاد المصري للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)،المؤتمر العلمي الخامس لشباب الباحثين – جامعة سوهاج.

١٩- العراقي، بشار احمد والنعمة، سمير فخري، ٢٠٢٠" المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(١٢)،العدد(٤٦).

٢٠- غزال، مفتاح وبركات، مراد،٢٠٢٠" الثقافة المالية كالية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد(٣)، العدد(١).

٢١- لفتة، رشا عودة وحسين، سالم عواد،٢٠١٩، "اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق"، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد(١١)، العدد(١).

٢٢- المالكي، هديل نوري،٢٠٢١" قياس اثر الشمول المالي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة(٢٠١٠-٢٠١٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

٢٣- مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، متاح على الموقع الالكتروني، https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=chart

٢٤- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١٦، الشمول المالي في فلسطين.

٢٥- منظمة العمل الدولية، استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق، مدخل الى وظائف لائقة، منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

٢٦- النعمة، نغم حسين وحسن، احمد نوري، ٢٠١٩" دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد(١١)، العدد(٢).

ثانيا: المصادر الإنكليزية:

1- Baza, A.V,2017,” FINNCAL INCLUSION IN Ethiopia”, International journal of economics and finance, vo(9).

2- Bruno,Tissot& Blaise Gadanecz,2017," Measures of Financial in clusion- Acentral Bank perspective, bank of morocco- cemla- ifc- satellite seminar at the isi world statistics longress on financial inclusion", morocco.

3- Damodaran,A,2012," Financial inclsion: issues and chauenges", Akgec in tavational journal of lechnology.

4- Kumar,N,2011, Financial Inclusion and its determinants,in proceeding of the 13 th ,Annual conference on mony and finance in the indian economy.

5- Michiel van Doeveren,2017," what is financial inclusion and how to stimulate this netterlands.

6-- Ramiz,Rehman,2014,"Emergence of Financial Inclusion in Developing Economies : Acase study of chinan and Pakistan",western Michigan university.

7- Sarma,M,2008,Index of Financial Inclusion, Indian council for research on international economic relations,working paper.

8- Sarma,Mondira,2006," Index of financial inclsion center for intarnational frade and development schoot of international studias", bank of india balletion.

9- Thankom, Arun& Rajalaxmi kamath,2015," financial inclusion: policies and practices",IIMB Management Reviw.

10- Tough, Needs,2019," The impact of institutional quality and governace on financiel inclusion in Africa: Atow step system generalized method of moments appraacach", Journal of economc and financial sciences, vol(12), no(1).

9- Yoshin,Naoyuki,2016," Asian Developmant Bank Institute", No(591).

الملاحق

ملحق رقم(١) المتغيرات المستقلة

السنة	عدد العاملين * (بالالف)	سعر الفائدة %	سكان المناطق الريفية %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مليون
2004	5919700	9.5	31.288	1391.963489
2005	6429100	13.7	31.234	1855.522004
2006	7006800	15.5	31.181	2373.214785
2007	7664100	20	31.127	3182.947982
2008	8866000	15	31.073	4636.610978
2009	10661600	7.1	31.02	3853.940935
2010	1971659	6.25	30.897	4655.424995
2011	1512231	6.15	30.732	6036.396243
2012	1566070	6	30.568	6829.963954
2013	1668707	6	30.405	7076.87718
2014	1664899	6	30.242	6818.804621
2015	1661094	6	30.079	4989.803075
2016	1534099	8.5	29.906	4823.821442
2017	1595372	8.4	29.722	5123.412354
2018	1531133	8.4	29.527	5423.452136
2019	1498272	8	29.322	4125.124536
2020	1523455	8	29.423	4321.213545

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=chart

ملحق رقم(٢) المتغيرات التابعة

السنة	عدد الفروع للمصارف لكل ١٠٠٠٠	حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	حجم الودائع لدى البنوك لكل ١٠٠٠
2004	3.201457654	1.26692714	1026.42113
2005	3.201546987	1.556177168	1206.711633
2006	3.403957069	2.26399132	1299.257394
2007	3.394854265	2.475804461	1082.63024
2008	3.414085863	2.682220363	1026.284548
2009	4.819568016	3.778730148	1024.470306
2010	5.286591621	5.395245062	1066.932629
2011	5.097771941	5.422613825	1055.135802
2012	5.516388199	5.912803937	944.0227586
2013	5.395831205	6.33536038	951.7199405
2014	5.249722844	6.63329459	931.4794673
2015	4.859050254	9.279125	1004.416392
2016	4.050159726	9.598838407	989.8089732
2017	3.966616055	9.161998849	1119.515819
2018	4.383397632	8.705668168	1108.102831
2019	4.39522272	9.45672135	1072.784533
2020	4.39776214	9.33322212	1126.215465

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=chart